محضر الجلسة الخامسة عشرة

(اليوم الثاني)

(الموازنة اليوم الثاني)

من الدورة العادية الثالثة لمجلس النواب الثامن عشر المنعقدة يوم الأثنين الواقع في 23/ ربيع الأخر/1440 هجرية، الموافق 2018/12/31 ميلادية.

موازنة الدولة لعام 2019

السيد خميس عطية: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسول الله.

سعادة الرئيس الفاضل

الزميلات والزملاء الأكارم

الحضور الكريم ، السلام عليكم ورحمه الله وبركاته.

في البداية اسمحوا لي أن أوجه تحية إلى مجلس النواب البحريني على انتخابه الأستاذة فوزية بنت عبدالله زنيل رئيسة للبرلمان البحريني ، وهي أول سيدة عربية تراس برلمانا منتخبا وهي بالمناسبة درست وتخرجت من الجامعة الأردنية، فتحية لها.

ونحن نناقش موازنة الدولة لعام 2019 تقف أمامنا أزمات مركبه اقتصادية خانقة بل مستبده أهلكت الكثير وأوصلتنا لمرحلة فيها الفقر والإحباط واليأس هو العنوان الأبرز فغاب الأمل والإنتاج عنا واصبحنا في دوامة وثلاثية الجوع والفقر والبطالة ولم تعد الحكومات قادرة على إخراجنا من هذه الدوامة القاتلة.

ندرك جيدا إن هذه الأزمة الاقتصادية ليست سببها الحكومة الحالية، ولكنها أي الحكومة الحالية زادت من تعميق الأزمة بسبب سياسات اقتصادية مرسومه في الهيئات الدولية التي تتعامل مع الدوله كأرقام ولا تعترف بدور الدولة الاجتماعي ، وعدم اتباع سياسة اقتصادية نابعه من الذات وتعتمد على إمكانياتنا وقدراتنا فاصبح شعبنا يحلم بذاك اليوم الذي تأتي حكومة تبدأ باتباع سياسة اقتصادية تعتمد على قدراتنا وتضعنا على الطريق الصحيح.

كنا نأمل من حكومة الدكتور الرزاز أن تبدأ ولكنها للأسف آثرت الاستمرار في سياسة الاعتماد على الهيئات الدولية ووصفات صندوق النقد الدولي.

سعادة الرئيس الأكرم

إن التشريعات السياسية التي انجزها الأردن متقدمة ، ولكن بعضها يحتاج لتطوير وخاصة قانون الانتخاب الذي يجب تطويره، كما أن قانون اللامركزية هو قانون حداثي يعزز المشاركة الشعبية في صنع القرار ، وهنا أقول يجب ترجمة الإرادة السياسية بتحقيق اللامركزية من خلال إنفاذ هذه الإرادة على الأرض وعكسها على واقع الموازنة العامة للدولة .

وهنا دعوني الفت النظر أيضاً للتقرير الذي أصدره المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن حالة البلاد الذي يستحق منا التقييم ومن الحكومة أخذه بعين الاعتبار .

الزميلات والزملاء الأكارم

إن ازمتنا الاقتصادية سياسيه بالدرجة الأولى، فنحن اليوم نعيش حالة استعصاء سياسي أوصلتنا إليه تحالفات داخل النخب، كان هدفها عدم تحديث الأردن وإبقاء الأوضـــاع كما هي، بل إن هذه النخب حاربت أي تغيير، ووقفت حجر عثرة أمام أحداث إصلاحات سياسية حقيقية لأنها تريد الحفاظ على مكتسباتها أو دفاعا عن مصالح خاصة ضيقة واحيانا مصالح طبقية أو قطاعية وبقيت البلاد دون أحداث تغييرات تحديثية تنقلنا إلى الأمام وتجعلنا قادرين على الإنتاج والصناعة ، بل بالعكس تضخم الجهاز الإداري في الدولة فاصبح الشاب يبحث عن وظيفة داخل الجهاز الحكومي حصراً بعيداً عن البحث عن فرصة عمل في القطاع الخاص أو التفكير بإنشاء مشروع صغير ، وهنا لا ألوم الشباب بل اللوم يقع على سياسة الدولة الاقتصادية فاصبحنا من اكثر دول العالم توظيفا في جهازها الإداري الذي تعاني الموازنة من عجوزات بســـب فاتورة الرواتب فيها انظروا إلى حجم ونســـبة الرواتب في الموازنة العامة للدولة والتي معظمها رواتب .

سعادة الرئيس المحترم

الإخوة والأخوات الأكارم

لقد اظهر شعبنا دعما لهذه الحكومة منذ تكليف الدكتور عمر الرزاز بتشكيلها على امل أن تقود هذه الحكومة ثورة اقتصادية وإدارية تنقلنا لدولة الإنتاج بعيداً عن إملاءات ووصفات الهيئات

الدولية، فقد كانت البلاد فعلاً وليس قولاً بحاجة لعقد اجتماعي جديد يعزز المشاركة الشعبية في صنع القرار، ويعزز مبدا فصل السلطات، ويعزز دور مجلس النواب في تشكيل الحكومات وانا شخصيا ومعي الكثير أصابه الحزن عندما تراجعت الدولة عن المشاورات النيابية لتسمية رئيس الوزراء والتي كانت خطوة مهمه انتهجها جلالة الملك عبدالله الثاني لإيمانه بالإصلاح السياسي الحقيقي ، ولكن تلك المبادرة الملكية للأسف أجهضت ولا اعلم لماذا؟ مع أن الأصل كان دسترة تلك المشاورات .

الزملاء والزميلات

إن بقاء التحالفات الحالية داخل صـــنع القرار من خلال نخب بعينها لا يفيد بلادنا في مرحلة ما بعد الربيع العربي فقد آن الأوان لنقول أن وطننا وشعبنا يحتاج لتجديد النخب من خلال عملية إصلاحية كبرى تقودنا إلى الديمقراطية والعدالة والمساواة ودولة الإنتاج، وان تلك النخب التي أوصلتنا للمديونية العالية والأزمة الاقتصادية، والفقر والبطالة لم تعد قادرة على التطوير ونقلنا إلى الأردن الحديث، واننا نقول أن الشعب قادر على التطور والتحديث بعيد عن الضرائب التي أصابت الاستثمار في مقتل وأنهت الطبقة الوسطى التي تعتبر صمام الأمان في أي مجتمع .

إن المطلوب اليوم إنقاذ الاقتصاد الوطني بإعلان الحكومة الحالية لخطة حقيقية اقتصادية تقوم على أساس .

أولاً: مراجعة العبء الضريبي وكل التشريعات الضريبية.

ثانيا: وضع سياسة للطاقة وأسعار المحروقات تعتمد فعلا على أسعار النفط والسوق.

ثالثا: إلغاء اتفاقية الغاز مع العدو الصهيوني .

رابعاً: محاربة الفساد المالي والإداري .

إن المطلوب اتباع سياسة اقتصادية عنوانها دعم وتشجيع المشاريع الصغيرة في كل أنحاء البلاد ، وهنا أطالب من الحكومة البدء بسياسة إقراضية للشباب الراغبين بإنشاء مشاريع صغيرة دون أي فائدة وتقديم التسهيلات لهم وتقديم الخبرات الحكومية والاستشارات لتشجع الشباب على إنشاء مشاريع صغيرة ، والتي اعتبرها اليوم حلاً سحرياً لنا ولاقتصادنا، لأنها توفر فرص عمل للشباب وتوفر دخل وحياة افضـــل لهم، وتوفر على الدولة كم هائل من الوظائف للخريجين، وهنا أقول على الحكومة أن

تبدأ قبل فوات الأوان، وأنا أزعم أن رئيس الوزراء الدكتور عمر الرزاز لدية فعلا النية الحســـنة لكي يحدث التغييرات المطلوبة، ولكن النوايا وحدها لا تكفي بل يجب أن تبدأ يا دولة الرئيس لكي نعيد لشـــعبنا الأمل الذي ينتظره الشـــباب في الدوار الرابع، في عمان وفي المحافظات والمخيمات والقرى والبادية، وفي كل مكان في أردننا الغالي، لنقول لشبابنا أن القادم أفضل، وأن تلك الأيام الأجمل هي وراء هذا الربيع العربي الأخضر.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته